

الانتخابات البرلمانية في العراق 2014

ديناميات الانقسام الطائفي، وديناميات تشطي الطوائف – غموض مآلات الاستقرار

فالح عبد الجبار

I

مدخل

جرت الانتخابات البرلمانية العراقية او اخر نيسان (ابريل) الماضي، وهي الانتخابات العامة الرابعة منذ 2003، في ظروف محتدمة وجديدة.

قبل اعلان النتائج في 20 ايار (مايو) 2014 كما بعدها، تمحورت محركات الصراع، واشكال التعبئة، والمناورات، ونشر المعلومات او تزييفها، والمفاوضات المعلنة او الخفية، والتحركات العسكرية، والهجمات المسلحة، باتجاه واحد: اما ضمان ولاية ثلاثة لرئيس الوزراء نوري المالكي، زعيم حزب الدعوة الاسلامية وكتلته الانتخابية المعروفة باسم "دولة القانون"، او اجهاض مسعى المالكي لهذا التجديد، على يد طيف متنوع من الخصوم والمنافسين على حد سواء. وتمحورت الضغوط الاقليمية والدولية، هي الاخرى، حول هذه النقطة: التجديد ام اجهاضه، انتهت الى الاجهاض.

وتكشف الصراع المحتدم عن ميول جديدة، الميل الاول، (وهو استمرار قديم) تعمق الانقسامات الطائفية والاثنية، والميل الثاني هو تشطي الكتل الطائفية- الاثنية، تنظيمياً وانتخابياً. وقد نجم عن هذين ميل ثالث لنشوء تحالفات عابرة للطوائف والاثنيات. في هذا التقرير مسعى لتحليل التطورات المتعلقة بنشوء وتصادم هذه الميول، قبل وبعد الانتخابات الاخيرة، ابتغاء تشخيص تأثيراتها المحتملة في عملية بناء الامة، ما يعني استعادة السلم الاهلي، وارساء قواعد استقرار معقول، بعد اجهاض التجديد لنوري المالكي واستيزار حيدر العبادي.

ديناميات تجزؤ الأمة

مضت الانتخابات في اجواء محتدمة، بميلين متناحرين، هما تعمق خطوط الانقسام المذهبية-الاثنية، وتمزق الكتل المذهبية او الاثنية داخلياً، في مفارقة جلية. يرجع هذا الى اضطراب آليات بناء الامة، هذا المحرك الرأس للنزاع. ينبغي هنا التنبه الى ان ثلاثية الشيعة، السنة، الاكراد، قد تحولت، من حيث هي مقولات تحليلية، الى قول مبتذل، مكرور، وممل. لو نظرنا الى بناء الامة في العراق، بلمحة تاريخية وجيزة، لوجدنا ان البريطانيين ارسوا هذا البناء عام 1921 على قاعدة اتفاق شيعي- سني اساسي، مقروناً بترضية جانبية للاكراد، وهي حقيقة اشار اليها الملك فيصل الاول بمرارة، حين المح الى ان العراق يفتقر الى ما اسماه "الوحدة الملية"، اي الوحدة الوطنية.

في العام 2003، اعادت الولايات المتحدة، بوصفها قوة الاحتلال (بموجب قرار الامم المتحدة وقتذاك)، اعادة تأسيس الامة على قاعدة اتفاق شيعي- كردي، مقروناً بترضية جانبية للقوى السنية.

في الحالة الاولى (بريطانيا 1921) كان المجتمع العراقي ما قبل وطني (Pre-nation)، اي مجتمع زراعي – حرفي متشطي ومجزأ. لكن مبدأ حق تقرير المصير السائد عصر ذاك (مبدأ القوميات)، والطابع الليبرالي- الدستوري للنظام السياسي، واقتصاد السوق المفتوح، سمحت جميعاً بقدر كبير من الاندراج والمشاركة، وساعدت على لملمة الابعاض المتنافرة في المجتمع كي تؤلف مجتمع تجانس وطني.

لكن نصف قرن، او يزيد، من الجمهوريات التسلطية العسكرية، او حكم الحزب الواحد التوتاليتاري (من عام 1958 الى عام 2003)، سدّت كل منافذ المشاركة، والاندراج، ومزقت بني التماسك الوطني. وجاء صعود الاسلام السياسي، الذي حل محل الاحزاب الايديولوجية، ليكسب هذه الانقسامات طابعاً مذهبياً، بفعل ايديولوجيته القائمة على الهوية الدينية، وهي هوية مذهبية بالتعريف. ومسار ايديولوجية الهوية، هو مسار بناء وحدة الجماعة دون القومية (sub-national)، اي بلغة سافرة: وحدة الطائفة. هذا البناء الساعي الى "الوحدة"، هو تجزيئي من وجهة بناء الامة.

بناء الوحدة الطائفية، شأن كل مسعى توحيد، يغتذي على الخطر الخارجي، القادم بالتعريف من طوائف اخرى منافسة، واقعاً او تخيلاً. كما يغتذي على التنافس على آفاق السيطرة على السلطة، واعادة توزيع موارد الثروة المقترنة بها (في بلد نفطي- ريعي). من هنا استخدام فكرة "الضحية" او "الحرمان"، وتسييس هذه الفكرة، لا باتجاه طبقات معدمة، بل باتجاه جماعات محرومة، هذا التسييس للحرمان الجمعي يرمي، من بين ما يرمي اليه، ستر الانقسامات والتفاوتات داخل "الجماعات المحرومة". وهو ميل توحيدي جمعي برز قبل الاحتلال، وتنامي بعده، واشتد عشية اول صراع تنافسي على السلطة عبر الانتخابات عام 2005.

ولكن ما ان تحقق هدف التجميع التوحيدي في الوصول الى السلطة، والهيمنة على مقاليد الحكم وموارد الثروة المجتمعية (وشطرها الاكبر: ريع النفط)، حتى عادت كل عوامل التنشطي الاجتماعية القائمة وسط اي جماعة، مهما كان معلمها الفارق، دينياً او اثنيّاً.

ديناميكيات التشطي

ثمة في كل جماعة، مذهبية او اثنية، انقسامات، ظاهرة او كامنة، تخفت لحظة الصراع مع الجماعات الاخرى، لكنها لا تزول، بل تتنافى وسط الجماعة، الشيعية او السنية او الكردية، انشطارات طبقية (طبقات مالكة، موظفون، ملاك ارض، فلاحون معدمون، عمال، شرائح هامشية مفقرة)، وانقسامات ثقافية، وايدولوجية، وعصبية مدن، بل عصبية عائلية/قبلية، فضلا عن تنافس احزاب وقادة. فالمجتمع "الشيعي"، شأن أي مجتمع آخر، حافل بهذه التشطيات الناجمة عن تفاوتات مجتمع حضري (72% سكان مدن). وهو حافل بتشطيات نابعة من الطابع الديني للحركات الجديدة التي تقوده: الانقسام بين اهل "الخارج"، واهل "الداخل"، المحتدم منذ صعود آية الله محمد صادق الصدر (والد السيد مقتدى الصدر) لاحتلال موقع مرجعي في الكوفة، وانقسام اهل "الخارج"، الى ثلاثة كتل رئيسية، المجلس الاسلامي، حزب الدعوة، منظمة العمل الاسلامي. ثم انقسام المرجعية بين محوري النجف- قم.

خفوت هذه الانقسامات لحظة التوحيد من اجل الوصول الى السلطة والموارد، اعقبه اندلاع هذه الانقسامات لحظة ادارة السلطة والموارد. من هنا استشرى التشطي الداخلي ليغطي المشهد. وما ينطبق على الفضاء الشيعي، ينطبق على سائر الفضاءات الاخرى.

من البناء الى التفتت

دعونا نلقي نظرة وجيزة على العوامل الفاعلة في التنشيطات خلال التطورات السياسية منذ عام 2003.

اولاً- ادى بناء التحالف الشيعي- الكردي المتقلقل بين عام 2003 وعام 2005، الى تهميش القوى السنية والوسطية، خصوصاً خلال عملية كتابة الدستور الجديد. عمل السفير الاميركي، خليل زاد، على تخفيف هذا التهميش، (2005) ليليه الجنرال بترايوس (2007-2008)، عن طريق بناء تحالف اوسع ضم قوى اجتماعية من المناطق السنية تعرف باسم "الصحوات"، لاقامة اطار وطني جامع، كان مهزوراً هو الآخر. كل مساعي الترميم هذه جرت وسط احتراب اهلي دام، افلحت في تهدئته، وعزل، القوى الاسلامية السنية المسلحة (دولة العراق الاسلامية). لكن هذه العلاجات، المؤقتة كما هو بين، انهارت تباعاً بفعل سياسات اقضاء متعمدة، سارت عليها حكومة نوري المالكي عقب الانسحاب الكلي للقوات الاميركية عام 2011.

ثانياً- انتهج المالكي سياسة مركزية مفرطة، تتعارض مع اطار نظام جديد فدرالي ولامركزي، كما تتعارض مع اطار حكومة ائتلافية (متعددة الاحزاب)، وتوافقية (متعددة الطوائف والاثنيات). هذه النزعة المركزية المفرطة (ينبغي تمييزها عن المركزية المعتادة في كل النظم) تصادمت مع البنية الجديدة اللامركزية، مثيرة ليس فقط معارضة الاكراد، بل معارضة سائر الحكومات المحلية في المحافظات (بينها 9 محافظات شيعية، 7 منها بقيادة حزب الدعوة).

ثالثاً- النزعة المركزية- الاحتكارية تجاوزت التصادم مع اللامركزية، الى الاشتباك مع قوى من المناطق السنية اقصيت عن مواقع السلطة، والى التصادم مع قوى شيعية (الحركة الصدرية، المجلس الاعلى، الخ).

منطق رئيس الوزراء نوري المالكي كان غاية في التبسيط: الاغلبية الشيعية تحكم باسم العراقيين، وحزب الدعوة (ممثل اكبر كتلة برلمانية) يحكم باسم الشيعة، والامين العام، نوري المالكي، يحكم باسم حزب الدعوة.

رغم تنوع اشكال وصيغ وشعارات الاعتراض، الا انه اتجه الى المطالبة بنظام سياسي دستوري، منفتح، شامل للجميع، فدرالي، لامركزي، وباختصار لاديكاتوروي. لا تتغير هذه الحقيقة بواقع ان بعض القوى في المناطق السنية استخدمت لغة التخندق الطائفي في معارضتها لكتلة المالكي.

الخلاصة: اذا كان نشوء الكتل الطائفية او المذهبية الكبرى قد نتج عن الانتقال الى سياسة الهوية، وما تستدعيه من اعادة بناء الامة وتوزيع السلطة والموارد، فان مسار العمليات الفعلية في بناء الامة (2003-2014)، بما فيها من اختلال واحتكار، اذكى العوامل القديمة الكامنة للنزاع داخل كل جماعة، وازدادت اليها محركات صراع جديدة. ولعل البنية الفدرالية واللامركزية للنظام السياسي اسهمت في تعميق الانقسامات القائمة اصلاً، سواء بين حركة الداخل (الصدر) وحركات الخارج (الدعوة والحكيم)، او بين جماعات الخارج (الدعوة، الحكيم والجعفري)، او بين الاتحاد الوطني الكردستاني (الطالباني)، والحزب الديمقراطي الكردستاني (البارزاني).

من هنا تصادم واحتدام الميلين قبل وخلال الانتخابات: تصاعد العداء الطائفي – الاثني، وتزايد الانشطارات داخل الطوائف والاثنيات.

وكان لكل ميل عدّة ايدولوجية ودعائية جاهزة. فعلى جبهة اذكاء العداء الطائفي، توفر المالكي وحزبه على الكثير من الادوات: "الخطر" السني (خصوصًا بعد احتجاجات المحافظة الانبار 2012-2014، احتلال الموصل- 8 حزيران 2014 على يد داعش) وحق "الاجلبيّة" [الشيعية] بالحكم، "الخطر" الكردي على وحدة العراق (المناطق المتنازع عليها، الاختلاف على توزيع موارد النفط، مصير قوات البيشمركة)؛ وضعف القادة الشيعة من غير حزب الدعوة، باعتبارهم "لا يفهمون السياسة" او "يشقون وحدة الطائفة"، الخ.

التفتت في العملية الانتخابية

انشاء الكتل الكبرى، وانقساماتها الداخلية، تتجلى على افضل وجه في مسارات العملية الانتخابية، البرلمانية والمحلية، على حد سواء. لكن انتخابات 2014 تقدم اجلى صورة: فالحملة، عموماً، تميزت بتصعيد التباغض الطائفي، وتنازع القوى داخل كل حقل طائفي او اثني.

ونلاحظ اولاً ان عدد المتنافسين زاد عن 9000 مرشح برلماني، موزعين على 277 كياناً منفرداً، اختزلت، بفعل التحالفات، الى 36 كتلة انتخابية، في تصارع على 328 مقعداً، ما يعكس صورة الانقسام والتشطي، مقابل التوق الى تجاوز هذا التشطي مخافة الخسارة او التهميش. ونلاحظ ما يلي:

اولاً- ان الكتلة الشيعية دخلت انتخابات 2005 التأسيسية (لكتابة الدستور) وانتخابات 2005 البرلمانية في قائمة واحدة، الائتلاف العراقي الموحد، برعاية آية الله السيد علي السيستاني، انقسمت في انتخابات 2010 الى كتلتين، اما في انتخابات 2014 فقد توزعت على 4 كتل: دولة القانون (المالكي)، المواطن (الحكيم)، الاحرار (الصدر)، الاصلاح (الجعفري)، و8 مجموعات صغيرة منها: الفضيلة (اليقوي)، الدعوة-العراق، صادقون (عصائب الحق)، منظمة بدر (هادي العامري)، الخ.

خلال عقد واحد انتقل المجال الاسلامي الشيعي من جبهة واحدة الى جبهتين، الى اربع كتل و8 مجموعات صغيرة.

ثانياً- القوى الكردية مرت بمسار مماثل: كتلة كردستانية واحدة عام 2005، ثلاث كتل في 2010، واربع كتل في 2014 هي: الديمقراطية الكردستاني (البارزاني)، الاتحاد الوطني الكردستاني (الطالباني)، كوران-التغيير (نوشيروان) الرابطة الاسلامية، التحالف الكردستاني، فضلاً عن قوى صغيرة تمثل الشبك والايديبين.

ثالثاً- الحال على جبهة القوى "السنية" اكثر تمزقاً. في انتخابات 2005 كانت مفتتة، لم يبرز منها سوى الحزب الاسلامي، وتوزعت بين مشاركة ومقاطعة. وفي العام 2010 وحدت صفوفها مع القوى الوسطية (القائمة العراقية- اباد علاوي) التي تضم شيعة وسنة، وحقت فوزاً كاكبر كتلة: 91 نائباً، بينهم 20 شيعياً.

الهجوم المنسق على القائمة وزعمائها، عزل نوابها الشيعة، وفقدت تماسكها. وانقسمت مكوناتها الوسطية من جهة، والسنية من جهة اخرى، الى دزينة من القوى في انتخابات 2014: الوطنية (اياد علاوي)، متحدون (النجيفي)، العربية (صالح المطلك)، الكرامة، وكتل صغيرة في محافظات نينوى (الموصل) والانبار وديالى وصلاح الدين.

سياسات المالكي

أشرنا الى ان تفتت الكتل الكبرى الطائفية والاثنية وسط الشيعة والعرب السنة والکرد، يرجع الى عوامل تنافس وانقسام سابقة لتوحيد الكتل الكبرى، ولاحقة لها، وبالاخص عامل التنافس على السلطة والموارد. وينبغي ان نضيف الان السياسات التفتتية المقصودة التي انتهجها المالكي بأسلوب حاد، تصادمي، وبالاخص منذ عام 2010 حتى عام 2014.

ادناه الملامح العامة لسياسة المالكي الهجومية التي استهدفت تمزيق الجميع، الخصوم والمنافسين على حد سواء.

اولى اهداف التمزيق كانت قيادات كتلة العراقية بزعامة اياد علاوي.

ابتداء احيل نائب رئيس الجمهورية، طارق الهاشمي، الى القضاء، وحكم عليه بالاعدام غيابياً، ما اضطره للجوء الى تركيا. الهدف الثاني كان صالح المطلك، نائب رئيس الوزراء، الذي منع من دخول مكتبه في المنطقة الخضراء عدة اشهر بسبب انتقاده المالكي. بعد ذلك وجه اتهام الى رافع العيساوي بالضلوع في الارهاب، ما اضطره الى اللجوء الى عشيرته (البو عيسى) من قبيلة الانبار.

قبل وبعد ذلك جرى دفع قطاع من النواب الشيعة من تنظيم علاوي اما الى الانسحاب او الانشقاق، ما اضعف كتلة نوابه ضمن القائمة العراقية. وجرى استبعاده، باصرار، عن تأسيس وقيادة "مجلس السياسات" المقترح كمركز سلطة موازية لرئيس الوزراء نوري المالكي. وبذلك تمزقت الجبهة. الوسطية السنية بين عام 2010 و2012.

الهدف الاكبر الثاني كان الصدر وبالطبع حركته. تمكن المالكي، هو واجهزته، من استقطاب ورعاية مجموعة "عصائب الحق" بقيادة قيس الخزعلي، التي انشقت عن الحركة الصدرية، وباتت وكيلاً مسلحاً لايران فالمالكي، تتلقى منه المال والسلاح ورعاية الدولة. الهدف الاكبر الثالث كان تنظيم المجلس الاسلامي برعاية الحكيم، المعتدل والمتردد بالقياس الى الصدر، حيث جرى شق منظمة بدر (وهي منظمة عسكرية اسلامية- شيعية تأسست في ايران للمشاركة في حربها مع العراق) بزعامة هادي العامري الذي حصل على منصب وزير النقل. الهدف الآخر، الاكراذ؛ استخدم المالكي النفوذ الايراني في السليمانية لكسب رئيس الجمهورية، جلال الطالباني، الذي تراجع عن مشروعه بسحب الثقة من المالكي صيف 2012، رغم انه كان المبادر الى البدء بالمشروع، ما شق جبهة الاكراذ.

VII

استراتيجية البقاء

تبلورت استراتيجية المالكي من اجل ولاية ثالثة بفعل عاملين: نجاحه في تفتيت الكتلة السنية- الوسطية، وازعاف الصدر والحكيم، وشق الاكراد من جانب، وتراجع مواقعه في انتخابات المحافظات العام 2013 المحلية. اعتمدت هذه الاستراتيجية على ثلاث ثيمات مركزية وسمت دعايته الانتخابية، وحملاته الاعلانية، وموجة الشائعات التي انطلقت من دوائره المقربة.

الثيمة الاولى هي تضخيم "الخطر السني"، بتوقيت المواجهة العسكرية مع "المحتجين" في محافظة الانبار خصيصاً، وغيرها عموماً عشية الانتخابات. واقترن التهويل بحملة على العربية السعودية وقطر، كقوى سنية فاعلة في دعم الارهاب، وحملة تخويف من "انقلاب" وشيك.

الثيمة الثانية، وهي ساذجة بقدر ما هي خطيرة، هي فكرة الحكم الاغليبي، كتنقيض للحكم التوافقي التي لم يكف المالكي عن شجبها منذ عام 2009، داعياً الى حكم اغليبي، مركزي، بديل عن الحكومة الائتلافية الموسعة. وتقوم فكرة الحكم الاغليبي ليس على الاغلبية الانتخابية، وهو معناها الاصلي، بل على الاغلبية الديموغرافية للطوائف. لقد القى المالكي كل اشكال فشله على الحكم الائتلافي "التوافقي" وراح يروج لفكرة "الزعيم القوي". والمشكلة هنا هي ان كان بوسعه ان يحظى باصوات كافية لينال الاغلبية السياسية على صعيد الاغلبية الطائفية، كمقدمة لنيل اغلبية سياسية على المستوى الوطني، وهو امر شبه محال، نظراً لان الكتل الشيعية عجزت عن بلوغ عتبة الـ 50% من المقاعد في البرلمان منذ 2003 حتى الان.

الثيمة الثالثة، هي تقسيم الكل، سواء كانوا منافسين ام اعداء من طوائف واثنيات اخرى، لاجل الخروج بكتلة كبيرة بقيادة المالكي. وكانت آمال مستشاريه ان تفوز كتلة المالكي بنحو 120-140 مقعداً، وان تشتري بعض السياسيين الكرد والسنة العرب (وبخاصة غرب كركوك)، لتشكيل حكومة اغلبية تهمش الجميع، بما في ذلك كتلتي الصدر والحكيم وتجبر بقية الاكراد على الركوع. لتحقيق هذه الغاية جرت اعادة تنظيم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، وتعديل القاسم الانتخابي (سانت ليغو) بما يضر الاحزاب الصغيرة، فضلاً عن تأسيس كتل صغيرة في مناطق الخصوم لسحب الاصوات وتفتيتها.

VIII

مواقف وتقاربات ومخاوف ما قبل الانتخابات

قوة مواقع المالكي عشية الانتخابات اثارت مخاوف جميع خصومه ومنافسيه من تجديد ولايته مرة ثالثة، خصوصاً بعد فشلها في سحب الثقة عنه صيف 2012. لكن ضعف ادائه في انتخابات 2013، احيا بعض الآمال.

اياد علاوي اعاد تأسيس حركته باسم "الوطنية" وتحرك باتجاهه الوسطي المعروف، لاقامة تحالف عابر للطوائف والاثنيات، بالتعاون مع البارزاني، والصدر، وهو لقاء يشكل نبذة مستقبلية لنشوء قاعدة صلبة كسياسة وسطية لاطنافية.

على جبهة قوى المناطق السنية انفصل المطلك عن النجيفي، بسبب تباين ايديولوجي، الاول يميل الى موقف وطني- عربي، والثاني الى موقف عربي- سني. ولم يفلح الاثنان في لملمة الكتل الانتخابية الكثيرة في المناطق السنية.

وعلى الجبهة الكردية، اتخذ البارزاني موقفاً قاطعاً برفض التجديد للمالكي، رغم ان البيت الكردي لم يكن مرتباً بفعل الخلافات مع الكتل الكردية الاخرى حول تشكيل حكومة الاقليم.

اخيراً بدت أطراف الائتلاف الوطني (الحكيم، الصدر، الجعفري) مستعدة اما للانقضاض على المالكي، او الخضوع له ان حقق فوزاً كاسحاً. تركزت دعاوى الصدر على دكتاتورية المالكي وخطورة سياساته التقسيمية على الشيعة انفسهم، فيما تمحورت دعاوى الحكيم على الفساد وغياب الخدمات وانعدام الكفاءة، بأسلوبه المخفف، غير المباشر.

لم يقتصر التحرك على السياسيين العراقيين، بل دخلت المرجعية الدينية العليا في النجف معركة الانتخابات، على نحو موارد، مبدية، سرّاً وعلانية، استياءها من حكومة المالكي وضروب فشلها.

اخيراً كانت ايران، هي الاخرى، لاعباً هاماً، ممثلة بقاسم سليمانى، قائد فيلق القدس في الباسداران والحرس الثوري الايراني. تكررت زيارات سليمانى للعراق قبل وبعد الانتخابات (ما يزال ضيقاً في السليمانية لحظة كتابة هذه السطور- 7 تشرين الاول 2014) طرح خلالها ثيمات توفيقية على النحو التالي:

- 1- ايران ستمدع اكبر كتلة شيعية (في البرلمان؟؟)
- 2- ليس لدى ايران تفضيل خاص للمالكي (او سواه).
- 3- تحرص ايران على وحدة الصف الشيعي.

فسرت هذه التيمات على انها دعم للمالكي في حال فوزه، من جانب اخر، على انها دعم لمطلب استبداله، شريطة عدم استبعاد حزب الدعوة.

IX

تحليل نتائج الانتخابات

اعلنت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات عن النتائج في 20 ايار (مايو)، بعد قرابة 4 اسابيع على الاقتراع. ورغم وجود قضايا تلاعب وتزوير (بيع 15% من الهويات الانتخابية الالكترونية، زيادة اوراق الاقتراع من 22% الى 80% في مناطق بغداد، الغاء اصوات عشرات المحطات الانتخابية، وطرد نحو 1000 موظف من المفوضية بدعوى التلاعب بالنتائج، وشكاوى الاعتداء والتخويف التي تعرض لها الناخبون، على سبيل المثال لا الحصر)، فان النتيجة الاهم هي فشل اي كتلة في تحقيق فوز قاطع، اي الحصول على الاغلبية، وتشعب الكتل الفائزة وكثرتها تحول الى عائق امام الجميع.

آمال المالكي بفوز كاسح تبخرت الى حد كبير؛ فقد حصلت قائمة "دولة القانون" على 92 مقعداً بزيادة 3 مقاعد على انتخابات 2010، ولم يتجاوز عتبة المئة كما كان يأمل. والزيادة في المقاعد هي في الواقع نقصان. سبب ذلك انه خاض انتخابات 2010 بمفرده اعتماداً على حزب الدعوة، اما الان فقد تحالف مع كتلة حسين الشهرستاني، وكتلة بدر (العامري)، فمما هذان على حساب اصوات قواعد حزب الدعوة. الواقع ان حزب الدعوة لم يتمتع باكثر من 52 مقعداً، فيما توزعت المقاعد الباقية بين الحليفين، الشهرستاني والعامري.

هذا تكرار لتجربة الانتخابات المحلية لعام 2013، حيث تعرضت "دولة القانون"، بالاحرى قائمة الدعوة – المالكي، الى نتيجة مماثلة. في انتخابات عام 2009 المحلية حصل المالكي بمفرده على 157 مقعداً من 447 مقعداً هي مجموع المقاعد في مجالس المحافظات العربية (15 محافظة). أما في انتخابات 2013، فقد حصل على 97 مقعداً، بفارق 60 اقل من السابق. الانكى من ذلك انه لم يحتل سوى نصف هذه المقاعد، فيما حصد حليفاه (الفضيلة وبدر) الباقي. كان ذلك مؤشراً على تدني الشعبية الانتخابية للدعوة، وعلى نمو حلفائه على حسابه، واضطراره في العام 2014 الى الاعتماد كلياً على حسن نوايا وتماسك هؤلاء الحلفاء، وهو اعتماد متقلقل كما سنرى.

راجع الجدول رقم 1 العمود ذي اللون الاصفر.

بالمقابل حصل منافسو المالكي (الحكيم، الصدر، الجعفري) على 63 مقعداً، ما يوفر لهم وزناً كافياً، ان رغبوا، في عقد تحالف واسع شيعي- سني- كردي، يقصي المالكي رغم التباينات بين الزعماء الثلاثة في مقاربة مسعى الاقصاء.

الكتلة الثالثة (العمود الازرق في الجدول) تمثل ما نسميه التيار الوسطي: الوطنية- ايداع علاوي (21 مقعداً) والعربية- صالح المطلك (10 مقاعد) والتحالف المدني (اليساري) (4 مقاعد) وهي بمجموعها تحتل 35 مقعداً، اي نحو 10% من مقاعد البرلمان، ما يشير، عموماً، الى ضعف الوسطية في العراق من الوجهة السياسية. والفاعل الارأس في هذا الحقل هو "الوطنية- ايداع علاوي"، التي ارست اسس تعاون عابر للطوائف والائثيات مع البارزاني والصدر معاً. اما كتلة العربية، فهي اميل للتعاون مع شطايا الكتل السنوية.

الكتلة الرابعة (العمود الوردي في الجدول) فتمثل المجاميع السنوية المبعثرة، كما هو واضح، على عشر كتل بالغة الصغر، باستثناء كتلة النجيفي (23 مقعداً) وهي تؤلف بمجموعها 43 نائباً.

الكتلة الخامسة (العمود البنفسجي) تضم القوى الكردية، القومية والاسلامية، واليسارية، والمحلية، التي تحتل 64 مقعداً. ورغم الانقسامات، فان التوترات مع الحكومة المركزية التي ميزت الفترة 2009-2014، وحدث اطراف هذه الكتلة في موقف موحد، الى حد كبير، بوجه المالكي. وينبغي ان نختتم عرض فحوى الجدول بالاشارة الى حشد من القوى الصغيرة، القبلية في محافظات الانبار، ونيوى وصلاح الدين وديالى، الى جانب تركمان كركوك، هب ذات تأثير هزيل، بسبب ضعف وزنها الانتخابي، او في حالة النواب المسيحيين، تحصر نشاطها في تحقيق مطالب جزئية لمناطقها، من دون ان تعنى، مباشرة، بالتجديد للمالكي من عدمه، رغم ان مجموع اصواتها (15 مقعداً)، قد تفعل فعلها في ترجيح كفة على اخرى.

X

معركة الإزاحة

المشهد البرلماني الجديد المعروض أنفًا يجسد واقع التنشيطي الفائق للجماعات، والتبعثر الكبير للكتل. بؤرة الصراع على تشكيل الإدارة الجديدة. منصب رئيس الجمهورية المجرّد من أي صلاحيات تنفيذية، ومحصور بصلاحيات اجرائية (تسمية رئيس الوزراء المرشح مثلاً)، ومنصب رئيس البرلمان هو الآخر محصور في صلاحيات اجرائية واسعة، وصلاحيات تشريعية محدودة، مسألة اختيار رئيس جمهورية ورئيس برلمان، يسيرة الحل نسبيًا. وهو ما تحقق بسرعة جلية: بانتخاب فؤاد معصوم (من الاتحاد الوطني الكردستاني) وسليم الجبوري (من قائمة ديالى- سنية)، باغلبية برلمانية كبيرة بلغت الثلثين من الاصوات وفقاً للدستور.

المعضلة تركزت في اختيار رئيس الوزراء: نوري المالكي، زعيم اكبر كتلة منفردة، العازم على التجديد من كل بدّ، وخصومه ومنافسوه المصممون على منع التجديد. كان على الراغب في رئاسة الوزراء ان يتخطى عقبتين كبيرين: الاولى ضمان دعم كاف من التحالف الوطني (الشيوعي) الذي يضم الى جانب دولة القانون، كتل الصدر والحكيم والجعفري، وهذا عسير بسبب وجود معارضة من الصدر- الحكيم. والثانية ان يحظى بعد ذلك بثلاثي الاصوات في البرلمان، وهذا متعذر، بسبب اعتراض القوى الكردية والسنية والوسطية.

وعليه فقد دارت رحى معركة الاختيار في اروقة الائتلاف الوطني (الصدر، الحكيم، الجعفري)، في مستوى اول، وفي اروقة التحالف الوطني (الدعوة، الصدر، الحكيم، الجعفري) في مستوى ثاني، وخارج هذين في مستوى ثالث. في لحظات التجاذب جاء الاحتلال المدوي للموصل على يد داعش، وتفكك الفرق العسكرية (3 فرق)، وانسحابها غير المنظم (ترك المعدات الثقيلة، ومغادرة المواقع لاسباب غير جلية بعد- بين اتهام بالخيانة – رأي المالكي- واصدار اوامر بالانسحاب – رأي القادة العسكريين) ليشكل ضربة قاصمة لصورة الرجل القوي، منقذ الطائفة، والأخذ بثأر الامام الحسين، المختار، وما شاكل من اوصاف اطلقت على المالكي.

ائتلاف الصدر- الحكيم – الجعفري، كان معلقاً بين حدّين: الا يظهر كمن يشق صفوف الجبهة الشيعية، والا يستعدي حزب الدعوة، او كتلة دولة القانون، فيدفع هذين الى التماسك وراء المالكي.

كعب اخيل حزب الدعوة هو ترشيح شخصية ثانية غير المالكي (الاسم المرشح منذ عام 2010 هو حيدر العبادي- عضو المكتب السياسي في الدعوة، وعضو برلماني ووزير سابق). وكعب اخيل كتلة دولة القانون هو الشهرستاني، والى حد ما هادي العامري، زعيما مجموعتين هامتين في كتلة دولة القانون.

ترشيح حيدر العبادي، و(لاحقاً استيزار الشهرستاني)، ضمنا تجاوز الحدين المقيدتين، المذكورين آنفاً، وفتح الباب لاقضاء المالكي. حاول المالكي سد الطريق بان تقدم الى البرلمان بطلب اعتبار كتلته الكتلة النيابية الاكبر، والمؤهلة، حسب الدستور، بتشكيل الوزارة. ردّ الجعفري، بوصفه رئيساً للتحالف الوطني، بتقديم طلب معاكس لاعتبار التحالف الوطني كله بوصفه الكتلة الاكبر.

بعد ترشيح حيدر العبادي وتكليفه رسمياً من جانب رئيس الجمهورية، فؤاد معصوم، توجه المالكي الى اتباعه في المحكمة الدستورية للطعن بشرعية تسمية العبادي مرشحاً لرئاسة الوزراء. وفي سابقة غريبة، اخذ بعض اعضاء المحكمة اجازات للسفر خارج البلاد (بقصد ام بغيره)، ما منع اكتمال النصاب القانوني للمحكمة الدستورية.

في غضون ذلك تحرك قسم من نواب حزب الدعوة (من ضمن كتلة دولة القانون)، لزوج المرجعية الدينية العليا في النجف، المعروفة بموقفها النقدي من المالكي. وجاءت فتوى آية الله السيد السيستاني لتدعو بالنص الى "رئيس وزراء جديد" مقبول من الجميع، وقادر على توحيد البلاد، هذه الفتوى شجعت الشهرستاني، وغيره، بدعوى الالتزام الديني، على الانفصال عن كتلة دولة القانون.

هذه التطورات الداخلية في الوسط القيادي الاسلامي- الشيعي، لم تتبلور بمعزل عن موقف الاكراد (التهديد بالانفصال في حال التجديد للمالكي)، او موقف القوى السنية المعارض كلياً لتجديد ولاية المالكي، او القوى الوسطية المناوئة له.

بالمثل، لم تسر هذه التطورات بمعزل عن الموقف الاميركي، اذ اشترطت واشنطن تقديم الدعم لوقف داعش بتشكيل "حكومة وحدة وطنية" في اشارة جلية لضرورة استبعاد المالكي، من منطلق ان محاربة داعش، عملية سياسية اكثر منها عسكرية خالصة. بموازاة ذلك حاولت ايران- بشخص قاسم سليمان- اقناع المالكي بالعدول عن الترشح من منطلق مغاير، هو حرص ايران على وحدة الجبهة الاسلامية الشيعية، ومنع تفتتها، واستمرار حزب الدعوة- الاقرب لها- مشاركا اساسيا في الحكم. وبذلك دق آخر مسمار في نعش تسمية المالكي رئيساً للوزراء بولاية ثالثة، فقضت على الاحتمال الاول، التجديد، ولكنها قضت على الاحتمال الثاني الافضل، وهو استيزار شخصية معتدلة، ليبرالية من خارج الدعوة، وتحقق الاحتمال الثالث الوسطي بشخصية معتدلة ولكن من داخل حزب الدعوة.

XI

ارث المالكي

يصعب قول ما هو ايجابي عن ارث المالكي، لربما باستثناء فاصلة قصيرة عام 2008، خلال حملة فرض القانون لحل الميليشيات، التي غدّت آمالا زائفة بارساء حكم القانون، بالمعنى السياسي- السوسولوجي لهذا المفهوم القديم في الفكر الاوربي.

فبعد هذه الحملة مباشرة، وفور تولي الولاية الثانية، عمل فريق المالكي، بحمية بالغة، على تمزيق مؤسسات الدولة، ووأد نطف مبدأ تقسيم السلطات، هذا الاساس الارأس لادارة دولة ديمقراطية حديثة، نامية ام متطورة. فأولا حوّل المالكي مركزة السلطة التنفيذية الى مركز شخصي- حزبي، من مجلس الوزراء الى مكتب رئيس الوزراء، المزدهم بعناصر حزب الدعوة، وحاشيته من بلدة الهندية (طويريج)، فضلا عن ابنه وانسابه، من دائرة القرابة المغلقة. ومنع المالكي وضع نظام داخلي لمجلس وزراء حكومة ائتلافية، ينبغي ان ترسم السياسات وتتخذ القرارات بصورة اجماعية.

بموازاة ذلك انشأ مكتبًا خاصًا، مكتب القائد العام للقوات المسلحة، الذي تحول الى دولة داخل دولة، يدير العمليات العسكرية الامنية والسياسية بلا رقيب، وبمزانة سرية مهولة ناهزت 8 مليارات دولار، مرت بلا اي تدقيق.

وتمكن المالكي من شل عمل البرلمان ، اذ رفض مرارًا وتكرارًا المثل امامه، رغم واقع انه منتخب من البرلمان لا من الشعب، وان النظام السياسي برلماني، وليس رئاسيًا، ساعده في ذلك تمزق الكتل الاخرى، وتفرقها، وعجزها عن الاتيان بتحريك برلماني منسق للجم غلواء السلطة التنفيذية واحتكارها اليين من فرد واحد. وبسط المالكي هيمنته على المحكمة الدستورية، التي وجدت نفسها مرغمة على التحول الى حامل اختام بيد رئيس الوزراء، والبصم على كل واي قرار ينشده، بفعل ضعفها وحرمانها من دعم وحماية القوى السياسية والمجتمعية الاخرى.

وجهد المالكي ايضا، بعد تهديم قواعد الفصل بين السلطات، الى القضاء على صلاحيات "الهيئات المستقلة"، العاملة في مجال النزاهة، ومراقبة الانتخابات، والبنك المركزي، والاقواف الدينية، وحقوق الانسان، وغيرها، مدعما بفتوى المحكمة الدستورية الدلييلة.

وتحول النظام البرلماني الى نظام رئاسي احتكاري، مقوضا، بالتبعية، الطابع الفدرالي واللامركزي لنظام الحكم، الذي يفترض به ان يخفف المهام المركزية، ويحيلها الى الحكومات المحلية كيما تخضع لمحاسبة جمهور المحافظات مباشرة.

الارث السلبي الاخر، الكبير، هو قطاع الدفاع والامن. لقد اخضع المالكي وزارتي الدفاع والداخلية لادارته المباشرة، وبقي الحال على هذا النحو حتى بعد اختيار وزير هش للدفاع، سعدون الدليمي، في منتصف مدة

ولاية المالكي الثانية. وتدخل المالكي شخصيًا في اختيار القادة العسكريين الجدد على قاعدة الولاء الشخصي، من دون الرجوع للبرلمان، حيث ينص الدستور على وجوب اقرار البرلمان لتعيين القادة العسكريين للفرق. ورغم وصول القوات المسلحة الى عتبة المليون (وهو عبء اقتصادي باهظ)، فان هشاشة تنظيمها، وسوء ادارتها، ووجود حشد من "الجنود الاشباح"، اي الموجودين بالاسم لقبض رواتب لا غير، انكشف في اول اختبار يوم 8 حزيران 2014، بسقوط الموصل خلال ساعات بيد داعش.

اخيرا الارث الاقتصادي الهزيل: دولة انفاق بلا انتاج، ودولة توزيع موارد بلا تخطيط، وبلا استراتيجية، لقد ترك سدة الحكم في العراق بخزينة فارغة، بعد قراراته بصرف كل عائدات النفط العام 2014. اما على الصعيد السياسي الصرف، فان هوس المالكي بفكرة الاغلبية، وريبته بالقوى الاخرى، في اطار تفكيره القروي الضيق، دفعته، كما اشرنا في مفتتح هذا التقرير، الى تمزيق واستبعاد القوى الوسطية والسنية، وتهميش حلفائه الشيعة، والتصادم مع الاكراد، ما فاقم حالة العداء الطائفي والاثني، وامعن في تمزيق النسيج الوطني، وشل عمل الدولة كنظام للحكم.

انتخاب حيدر العبادي

انتخاب حيدر العبادي بديلاً عن نوري المالكي، يشكل، في جانب اول، انجاز لمهمة عسيرة، مهمة اقضاء رئيس وزراء تسلطي، منغلق، طائفي النزعة، قروي النشأة، يفتقر الى اي خبرة ادارية او سياسية، عدا عن العمل الحزبي السري، والبطالة في المنافي. ولكن من جانب ثان، لا يعني مجيء حيدر العبادي حلاً سحرياً للمشكلات المتراكمة، سواء اكانت ناجمة عن سياسات سلفه، ام ناجمة عن اختلال بنية الدولة العراقية كجهاز للحكم، ام كممثل للجماعة الوطنية.

العبادي انتمى لحزب الدعوة اواخر ستينيات القرن الماضي، لحظة تحول حزب الدعوة من حركة اسلامية عامة، الى حركة شيعية خاصة. ولكن خلافا لسلفه، فهو يتحدر من بيئة حضرية (بغداد)، ويتميز بخبرة بالعالم الخارجي (مكوته في انكلترا)، وتعليم جامعي عال، فضلاً عن خبرة في العمل الميداني. وقد حظي العبادي في اخر مؤتمر لحزب الدعوة على اصوات موازية لاصوات رئيسه وغريمه نوري المالكي، في اجواء تميزت بوجود استياء صامت من زج المالكي لشبكات قرابته في مناصب حاسمة، خصوصاً ابنه احمد، الذي اصبح رئيس وزراء ظل، وسيد المنطقة الخضراء بلا منازع. وثمة تقارير (غير مؤكدة بعد) ان العبادي كان يسعى الى رئاسة الوزراء منذ عام 2010، وان تسرب الخبر اثار زوبعة توبيخ زجر من المالكي.

يواجه العبادي عنقودين من التحديات: الاول التصدي لداعش على قاعدة ترميم العلاقات الممزقة مع الكرد والوسطيين، والقوى السنية، والشركاء من القوى الشيعية، وتعديل او تحسين علاقات العراق الاقليمية. كل هذا يندرج تحت عنوان معالجة ارث المالكي.

اما العنقود الثاني من التحديات فيتعلق بالمؤسسات، وقواعد عملها، ابتداء من قواعد عمل مجلس الوزراء بوصفه نتاج حكومة ائتلافية، تحتاج الى نظام داخلي، وضوابط لمناقشة وبلورة ورسم السياسات وعملية اتخاذ القرار. ولعل المشكلة الاكبر في الجهاز الوزاري هو اعادة تنظيم وزارة الدفاع، ووزارة الداخلية، وهذه الاخيرة تكاد تكون حكراً على كوادر حزب الدعوة، بينما الاولى خاضعة باسلوب مباشر لمؤسسة ابتكرها المالكي باسم: مكتب القائد العام للقوات المسلحة. هذا المكتب يتجاوز وزير الدفاع، ورئاسة الاركان، ويدير شبكات ميليشيات غير رسمية.

التحديات المؤسساتية تشمل ايضا وجوب اعادة تنظيم المحكمة الدستورية وحماتها، كيما تنزع عنها رداء الخضوع للسلطة التنفيذية والتماهي معها. هذه المهمة تقع على عائق شركاء الحيدري، لضمان التوازن في النظام السياسي ودستورية عمل هذا الاخير.

التحدي المؤسساتي الاخير يتعلق بالبرلمان نفسه، الذي فقد اي دور مؤثر له خلال الولاية الثانية للمالكي. فرغم ان النظام السياسي برلماني الطابع، الا ان الكتل المشاركة مع وزارة المالكي، الذي يمثل حزباً واحداً، عجزت عن استدعاء رئيس الوزراء، او استجواب الوزراء. مرد ذلك ان مقاربة الاحزاب لهذه القضايا هي مقاربة شخصية (التوسل الى رئيس الوزراء او تبادل السباب معه)، وليست مؤسساتية – قانونية.

اخيرا التحدي المؤسساتي الاخير يتعلق بعمل الهيئات المستقلة التي أُحقت بالسلطة التنفيذية قسراً، ووجوب تحرك القوى المؤتلفة مع العبادي الى اعادة استقلاليتها وبخاصة: هيئة النزاهة (للمراقبة المالية)، والمفوضية العليا للانتخابات، والبنك المركزي (لضمان استقرار العملة وتنشيط الاستثمار)، ومفوضية حقوق الانسان، وغيرها.

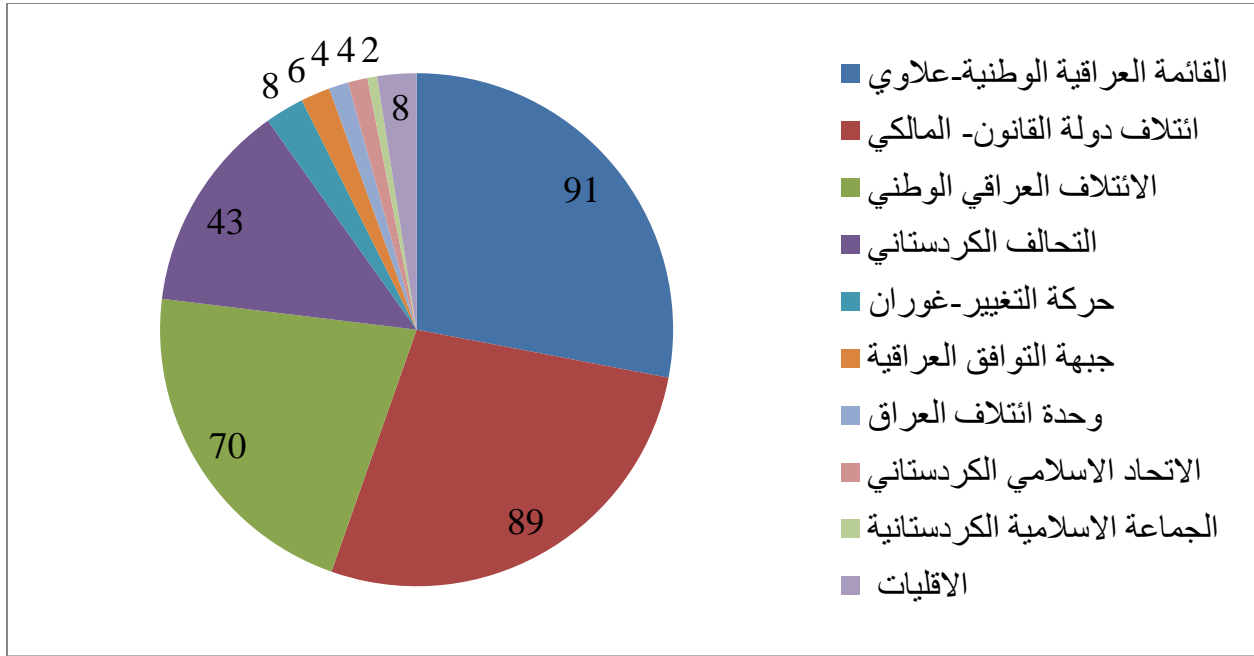
استقرار النظام السياسي لا يتوقف على لطف رئيس السلطة التنفيذية، ولا على حسن اخلاقه، بل على تقسيم الصلاحيات، وموازنتها ببعضها بعضاً، والرقابة الدائبة للقرارات، وطريقة بلورتها وتنفيذها، ومراقبة اوجه الانفاق.

هذا ارث عسير. خطوات العبادي، تتحرك الان في وجل لتصفية ارث سياسات المالكي (حل مكتب القائد العام مثلاً)، الا ان الانقطاع عن الماضي لن يكون فجائياً ولن يتحقق دفعة واحدة، فهناك عناصر استمرار ما تزال فاعلة. وبين الانقطاع والاستمرار، سيمر العراق بفترة تهدئة قلقة قد تستغرق سنوات.

الملحقات: جداول الانتخابات العامة والمحلية حتى 2014.

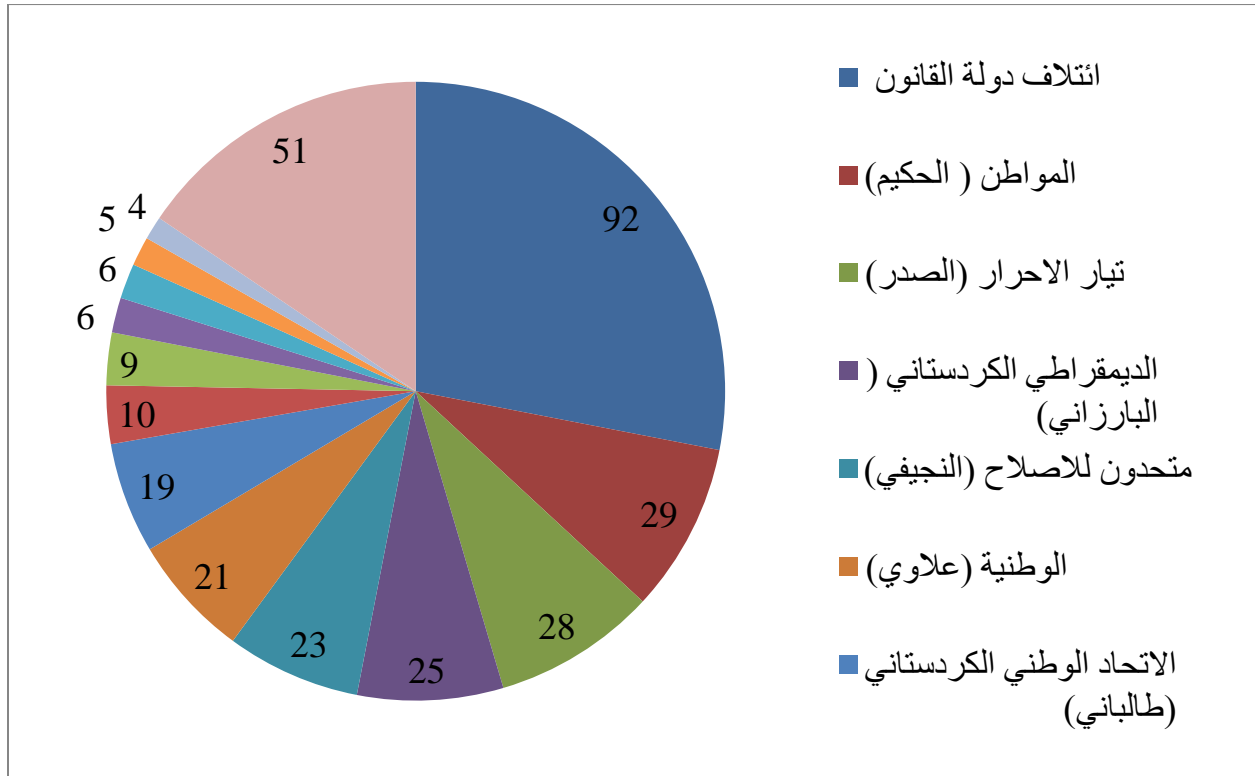
الانتخابات البرلمانية 2010

<u>النسبة المئوية (%)</u>	<u>عدد المقاعد</u>	<u>عدد الاصوات</u>	<u>القائمة / الكيان السياسي</u>
24.72	91	2,849,612	القائمة العراقية الوطنية - علاوي
24.22	89	2,792,083	إئتلاف دولة القانون- المالكي
18.15	70	2,092,066	الائتلاف الوطني العراقي
14.59	43	1,681,714	التحالف الكردستاني
4.13	8	476,478	التغيير
2.66	4	306,647	ائتلاف وحدة العراق
2.59	6	298,226	التوافق العراقي
2.12	4	243,720	الاتحاد الاسلامي الكردستاني
1.32	2	152,530	الجماعة الاسلامية الكردستانية
-	8	61,153	الاقليات
100	325	11,526,412	مجموع عدد الاصوات الكلي : (معدل المشاركة في الانتخابات: 62.4 %)



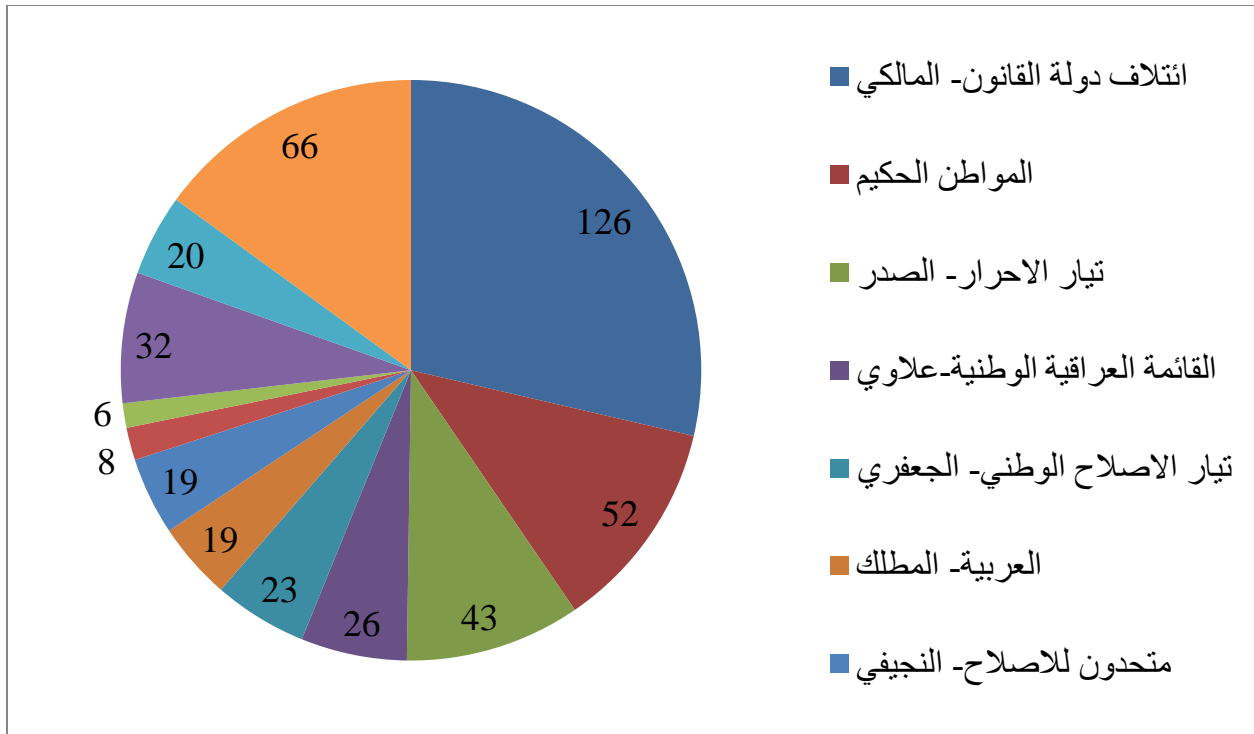
<u>النسبة المئوية (%)</u>	<u>عدد المقاعد</u>	<u>عدد الاصوات</u>	<u>القائمة / الكيان السياسي</u>
23.9	92	3,141,835	ائتلاف دولة القانون- المالكي
7.5	29	982,003	المواطن (الحكيم)
7	28	917,589	تيار الاحرار (الصدر)
8	25	1,038,002	الديمقراطي الكردستاني (البارزاني)
5.2	23	680,690	متحدون للإصلاح (النجيفي)
5.3	21	686,017	الوطنية (علاوي)
6	19	780,519	الاتحاد الوطني الكردستاني (طالباني)
3.4	10	451,858	العربية (المطالك)
2.4	9	315,858	التغيير (غوران)
1.6	6	211,257	ائتلاف الفضيلة (الجابري)
1.5	6	192,763	الإصلاح الوطني (الجعفري)
1.2	5	153,672	ائتلاف العراق (فاضل الدباس)
1.2	4	153,653	التحالف المدني الديمقراطي (اليسار)
	51	-	القرى الصغيرة: (5 "مقاعد مسيحية" + 11 "ديمقراطي كوردستاني" 20+ "متحدون للإصلاح" + 15 "كيانات متفرقة ")
	المجموع : 328		
		13,118,874	عدد الاصوات الصحيحة للانتخابات (نسبة المشاركة في الانتخابات : 60 %)

الانتخابات البرلمانية 2014



انتخابات المحافظات -2009

<u>النسبة المئوية (%)</u>	<u>عدد المقاعد</u>	<u>عدد الأصوات</u>	<u>القائمة / الكيان السياسي</u>
19.1	126	1,362,594	ائتلاف دولة القانون - المالكي
6.8	52	482,800	المواطن - الحكيم
6.1	43	434,849	تيار الأحرار - الصدر
5.7	26	404,201	القائمة العراقية الوطنية - علاوي
3.8	23	273,130	تيار الإصلاح الوطني - الجعفري
4.6	19	328,250	العربية - المطلق
6.1	19	435,595	متحدون للإصلاح - النجيفي
0.8	8	56,262	مجلس الصحوة - ابو ريشة
2.0	6	140,648	حزب الفضيلة الاسلامي - عبد الحسيني
6.3	32	449,575	جبهة التوافق - طارق الهاشمي
5.0	20	353,328	بارزاني , طالباني
33.7	66	2,422,424	غيره
100	440	7,143,656	المجموع



انتخابات المحافظات 2013

<u>النسبة المئوية (%)</u>	<u>عدد المقاعد</u>	<u>عدد الاصوات</u>	<u>القائمة / الكيان السياسي</u>
26.21	102	1,890,567	ائتلاف دولة القانون - المالكي
13.08	66	943,646	المواطن - الحكيم
9.06	60	653,763	تيار الأحرار - الصدر
4.13	16	298,198	القائمة العراقية الوطنية - علاوي
	18		العربية - المطلق
7.19	35	518,968	متحدون للإصلاح - النجيفي
3.54	17	255,362	القائمة الكردستانية- برهام صالح
1.64	9	118,310	الوفاء للنجف- عدنان الظروفي
	7		حزب الدعوة الإسلامية - هاشم الموسوي
	8		ائتلاف الشعب العراقي-
	3		امل الرافدين
0.91	3	65,634	قائمة عراق الخير والعتاء- رشدي سعيد
	2		الحزب الشيوعي العراقي - حامد ماجد موسى
0.62	2	44,765	الكتلة الوطنية البيضاء- حسن علوي
	99		غيره
100	447	7,214,146	المجموع

